المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 4 - العدد (1) - يناير 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي

نسيبة أشرف

مدرس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر
nussaibaashraf@feps.edu.eg

Sino-American Rivalry in Southeast Asia: A Critical Analysis

Nussaiba Ashraf

Assistant Professor, Department of Political Sciences, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt
nussaibaashraf@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2025.407363 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2025.407363

- تاريخ استلام البحث: 2024/10/14، وتاريخ قبوله: 2024/12/16
- توثيق البحث: أشرف، نسيبة. (2025). التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *4*(1)، 66-90.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 4 - العدد (1) - يناير 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي

المستخلص

تهدف الدراسة إلى المساهمة في الجدل النظري الذي يحاول تفسير التنافس الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، القوتين العظميين في النظام العالمي الراهن. وتنطلق من افتراضات المدرسة النقدية التي تبحث في الجذور الهيكلية للتنافس بين الولايات المتحدة والصين وتحلل أثر عدم المساواة في بنية النظام الرأسمالي العالمي في تنامي التنافس بين القوى العظمى. وتختبر تلك الافتراضات من خلال تحليل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا. وتتوصل إلى نتيجة مفادها أن التنافس الراهن بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما في مجالي التنافس التكنولوجي والنزاع على السيادة في بحر الصين الجنوبي، يعكس بوضوح الجذور العميقة لعدم المساواة الهيكلية في النظام الدولي المعاصر. وتظهر آليات هذا التنافس كيف تستمر القوى العظمى في تعزيز هيمنتها على النظام العالمي، مما يساهم في توسيع الفجوات الاقتصادية والسياسية بين الدول الكبرى والصغرى. كما تساهم في تمهيد الطريق أمام الدراسات المستقبلية من خلال تقديم إطار تحليلي لفهم جذور التنافس بين القوى العظمى، باعتباره أحد أهم الموضوعات في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.

الكلمات الدالة: التنافس الأمريكي الصيني، جنوب شرق آسيا، بحر الصين الجنوبي، تحولات النظام الدولي، النظرية النقدية

المقدمة

يُمثل تنافس القوى الكبرى أحد أبرز معالم الساحة العالمية المعاصرة، وأحد أهم الموضوعات التي يثار حولها الجدال السياسي والأكاديمي على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، تتصدر النقاشات العالمية قضية التنافس بين الولايات المتحدة والصين وآثاره على مستقبل النظام العالمي. فبعد أن بدأت جذور الهيمنة الأمريكية في التشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وشهد الربع الأخير من القرن العشرين – وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة– تثبيت دعائم الهيمنة الغربية بقيادة أمريكية، فقد تصدر الجدال حول آثار الصعود الصيني أجندة القضايا العالمية خلال العقدين الماضيين. وقد تعددت مداخل تناول التنافس بين الولايات المتحدة والصين على إثر الصعود الصيني. في هذا الإطار، ثارت جدالات واسعة حول ما يمثله الصعود الصيني من تحدٍ للهيمنة الأمريكية في حال صعود الصين على قمة النظام العالمي، من حيث احتمال تحول النظام العالمي الراهن لنظام متعدد القطبية، في مقابل بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة الدولية لأجل طويل (Lippert & Perthes, 2020). كما ثار جدل حول لأي مدى سيؤدي صعود الصين لمقعد القيادة الدولية إلى تحول في النظام العالمي الرأسمالي الليبرالي، في مقابل احتمال استمرار الصين في قيادة النظام العالمي وفق طبيعته الرأسمالية الليبرالية (Birley, 2023). وبينما اهتمت غالبية الدراسات بأثر الصعود الصيني على هيمنة الولايات المتحدة أو على مستقبل النظام العالمي أو على مستقبل الصين نفسها، انشغلت قلة من الدراسات بالبحث في الجذور الهيكلية لهذا التنافس، والبحث في دور علاقات القوة وعدم المساواة في النظام العالمي وأثره في تنامي التنافس بين القوى الكبرى فيه.

في هذا الإطار، تهدف الدراسة للمساهمة في الجدال النظري الذي يحاول تفسير التنافس الحالي بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعلى وجه الخصوص في منطقة جنوب شرق آسيا، بالنظر لأهميتها المحورية التي تفسر الدراسة أسبابها. تحاول الدراسة المساهمة في سد الفجوة البحثية التي خلفها اهتمام غالبية الدراسات بتداعيات تنافس القوى العظمى، وإغفال البحث في الجذور الهيكلية للتنافس، والتي تتمثل في طبيعة النظام العالمي المعاصر الذي يعد عدم المساواة الهيكلية أبرز سماته (Wallerstein, 2004) .

وتهتم الدراسة بتأثير عدم المساواة والتفاوتات الهيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي على الصعود الصيني داخل إطار هذا النظام وفق نموذج رأسمالية غير ليبرالية، للدرجة التي أدت لاحتدام التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد هيمنتها في النظام الرأسمالي المعاصر الذي يعاني من عدة أزمات هيكلية سعت الصين لتكريسها. ومن ثم، تناقش الدراسة أن هذا التنافس يقع داخل إطار النظام الرأسمالي بين نوعين مختلفين من الرأسمالية؛ الرأسمالية الغربية التي تتبناها الولايات المتحدة، ورأسمالية الدولة التي تتبناها الصين، ولا يعبر عن تنافس بين النموذج الرأسمالي ونموذج بديل (Diaz & Rotko, 2022). وتختبر الدراسة تلك الافتراضات من خلال تحليل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا التي تتجلى فيها آثار عدم المساواة الهيكلية في النظام العالمي. ويتجسد التنافس في جنوب شرق آسيا في مجالات عديدة، أبرزها السباق نحو الريادة التكنولوجية والسيطرة على الممرات المائية الحيوية مثل بحر الصين الجنوبي.

كما تهتم الدراسة بتحليل آثار هذا التنافس الذي لا يقتصر على القوتين العظميين فحسب، بل يمتد ليساهم في تعميق الفجوة بين الدول الكبرى والصغرى، وهو ما يسهم في إعادة إنتاج عدم المساواة العالمية ويعزز الهيمنة الاقتصادية والسياسية في النظام العالم (Hung, 2023).

ومن ثم، تتمثل **المشكلة البحثية للدراسة** في التساؤل حول كيف أدت عدم المساواة الهيكلية في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي إلى ظهور نموذج مختلف من الرأسمالية (نموذج رأسمالية الدولة الصينية في مقابل نموذج رأسمالية السوق الحرة الأمريكية)، وكيف ساهم هذا التباين بين النموذجين في تنامي التنافس بين الصين والولايات المتحدة، وانعكس على التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا؟. وتنبع أهمية الإضافة البحثية لهذه الدراسة التطبيقية من وجود نقص في الدراسات التي تقدم منظورًا نقديًّا لتحليل التنافس بين القوى العظمى على العموم والتنافس الأمريكي الصيني على وجه الخصوص، وهو ما تحاول الدراسة المساهمة في تغطيته من خلال تحليل الجذور الهيكلية للتنافس بين نوعين مختلفين من الرأسمالية في النظام العالمي، واختبار ذلك في أبرز ساحات التنافس بين الدولتين وهي منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ما الجذور الهيكلية للتنافس الصيني الأمريكي؟ وكيف أثرت عدم المساواة في بنية النظام الرأسمالي في ظهور تحديات للنظام الرأسمالي العالمي من داخله؟
- كيف استفادت الصين من التفاوتات الهيكلية في بنية النظام العالمي لتعظيم قوتها وتحدي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام؟
- لأي مدى يعبر مفهوم الحرب الباردة الجديدة عن التنافس الحالي بين القوتين العظميين؟
- كيف أثر تبني كل من الولايات المتحدة والصين لنمطين مختلفين من الرأسمالية في تنامي التنافس بينهما في منطقة جنوب شرق آسيا؟

الدراسات السابقة

مراجعة الأدبيات السابقة حول التنافس الأمريكي الصيني

تناولت العديد من الدراسات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من عدة مداخل. فمن ناحية، تناول عدد كبير من الدراسات الأكاديمية والسياسية الجدال حول اعتبار الصين مصدرًا لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها في النظام العالمي. وفي إطار تصعيد التنافس الأمريكي الصيني في السنوات الأخيرة، ذاع صيت الدراسات الغربية التي تعتبر الصين المنافس والتهديد الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة على حساب الآراء التي تبنت منطق التعاون مع الصين. ومن ناحية ثانية، تناولت المجموعة الثانية من الأدبيات الجدال حول إمكانية تحول التنافس بين القوتين العظميين إلى حرب باردة جديدة من حيث سياقها، ودوافعها وآثارها المتوقعة، وهو ما تفنده الدراسة في جزئها الأول. ومن ناحية ثالثة، تتناول المجموعة الثالثة من الأدبيات التنافس الصيني الأمريكي في مناطق مختلفة مثل جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وهو ما يلقي الضوء على

الوزن النسبي لمنطقة جنوب شرق آسيا وأهميتها في التنافس الحالي بين القوتين العظميين. في هذا الإطار، يمكن تقسيم الدراسات السابقة حول التنافس الصيني الأمريكي إلى عدد من المجموعات كما يلي:

وتناولت **المجموعة الأولى** من الدراسات الجدال حول مدى اعتبار الصعود الصيني مُهددًا للولايات المتحدة وهيمنتها في النظام العالمي؛ حيث تتناول بعض الدراسات تأثير التهديد الذي يمثله صعود الصين على الأمن الدولي، وهو التهديد ذو الطبيعة العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية. وتنتقد تلك الدراسات التركيز الشديد على الحشد العسكري للصين وزيادة تنميتها الاقتصادية على حساب التركيز على كيفية تفادي المجتمع الدولي لتأثير هذا التهديد في الأمن العالمي ومحاولة تقليل الخسائر للحد الأدنى (Tench, 2023). بينما تتناول دراسات أخرى بالتحليل مدى تأثر مصطلح التهديد الصيني بالصور النمطية المتجذرة في الدوائر الأكاديمية والسياسية الأمريكية، وكيف تمت صناعة فكرة التهديد الصيني من خلال ذيوع استخدام مصطلحات مثل "فخ ثوسيديدس" و"الحرب الباردة الجديدة"، وكيف وجدت فكرة التهديد الصيني منفذًا لها من خلال إدارة ترامب التي ضخمت من هذا التهديد (Lucenti, 2024).

بينما **تناولت المجموعة الثانية** من الدراسات سيناريو الحرب الباردة الجديدة أو إمكانية تحول التنافس بين القوتين العظميين إلى صراع مسلح. في هذا الإطار، أكدت بعض الدراسات أن العالم بصدد شهود حرب باردة جديدة في إطار تشكل محور الصين وروسيا في مقابل محور الغرب بقيادة الولايات المتحدة. وأن تجنب انهيار النظام العالمي الذي تم تأسيسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية يرتهن بقدرة الولايات المتحدة على استعادة دورها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، وذلك من خلال إعادة بناء قدراتها الدفاعية، والتأكيد بوضوح لمصالحها وقيمها، وطمأنة حلفائها من خلال تقديم زعامة حقيقية (Schoen& Kaylan, 2014).

وناقشت بعض تلك الدراسات الدوافع التي قد تؤدي إلى سيناريو الحرب الباردة، والتي قد تتمثل في سباق القوى العظمى للسيطرة الحصرية على المناطق الاقتصادية، والتي قد تصاحبها سياسات حمائية في الداخل؛ مما قد يتطور إلى تقسيم العالم إلى كتل اقتصادية تحاول القوى العظمى استبعاد نفوذ القوى المنافسة فيها، وهو الأمر الذي قد يتحول إلى تنافس وصراع عسكري (Lake, 2018)، إلى جانب رفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح قوة في المرتبة الثانية في جنوب شرق آسيا ورفض الصين تحجيم طموحاتها العالمية (Allison, 2017). بينما تناولت دراسات أخرى كيف تم استدعاء الحرب الباردة كمدخل لتفسير التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين وكذلك التنافس الأمريكي الروسي بدرجة أقل، واستفادت من تفسيرات النظرية البنائية حول كيفية استخدام الأداة الخطابية الغربية لخلق واقع يتم من خلاله تصوير التنافس الحالي باعتباره حربًا باردة ثانية أو جديدة بالرغم من التنافس الحالي الذي لا يمكن تقييمه بهذا الشكل (Diaz & Rotko, 2022). ففي عهد الوسائط الرقمية، يبني كل من الدول العظمى سردية خاصة بها عن التنافس ومبرراته ويتم ذلك من خلال تكرار الحديث عن الذات والآخر وفق تصورات معينة والذي قد يبرر آليات التنافس المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن تتبعه باستخدام أدوات منهجية مختلفة مثل تحليل النص لمتابعة كيف تم بناء

السردية الأمريكية عن الصين باعتبارها قوة تعديلية تتحدى النظام الدولي القائم على القواعد (Breuer &Johnston, 2019).

وركزت **المجموعة الثالثة** من الدراسات على التنافس بين القوتين العظميين في مناطق أو مجالات محددة، حيث تتناول بعض الدراسات أثر الصعود الصيني العسكري والاقتصادي على تغيير الجغرافيا السياسية في العالم خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا. ويدور التنافس في هذه المنطقة حول عدة مجالات تشمل السياسة والدبلوماسية والدفاع والأمن والقوة الناعمة، ويعد بحر الصين الجنوبي من أهم مناطق تنافس القوتين العظميين للدرجة التي يمكن أن تفجر صراعات جيوسياسية في السنوات القادمة (Hung& Bui, 2023). وتعد تايوان أيضًا من أهم ملفات التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وتقترح بعض الدراسات أن الولايات المتحدة ينبغي أن تقوم بتفعيل استراتيجية الردع المتكامل التي تم إقرارها في استراتيجية الدفاع الوطني عام 2022، لردع العدوان الصيني ضد تايوان، وذلك من خلال إعادة تأكيد سياسة الصين الواحدة، والاستثمار في القدرات العسكرية الأمريكية التقليدية في منطقة غرب المحيط الهادئ، ومعالجة نقاط الضعف الأمريكية ضد هجوم سيبراني صيني محتمل (Hanlon & Talmadge, 2022). بينما تركز دراسات أخرى على التنافس الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط وتداعياته العالمية وكذلك على الاستقرار والتنمية والأمن في المنطقة، وتحلل اختلاف نمط العلاقات بين القوتين العظميين وبين الفواعل الرئيسة في المنطقة، حيث تركز الولايات المتحدة على التعاون الأمني والدفاعي، بينما تسعى الصين لتأمين مصالحها الاقتصادية، وما يثيره الوجود الصيني العسكري المتنامي في المنطقة من مخاوف أمريكية ويزيد من احتمالات الصراع وسباق التسلح الإقليمي (Zafar, 2023).

تستفيد الدراسة من الأدبيات السابقة، وتتناول الجذور الهيكلية للتنافس الأمريكي الصيني، والتي تتعلق بعدم المساواة في بنية النظام العالمي، ومن ثم، تركز الدراسة على التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا من منظور نقدي.

الإطار النظري للدراسة

تقدم العديد من الدراسات محاولات لتفسير التنافس بين الولايات المتحدة والصين من خلال الرجوع لمداخل وأطر نظرية متعددة ركزت على التنافس بين القوى الكبرى. في هذا الإطار، تنطلق بعض النظريات من **المنظور الواقعي** لتتناول فكرة التحولات العالمية عبر فترات زمنية ممتدة، وأسباب اندلاع الحروب الكبرى وعلاقتها بوضع القوة المهيمنة صعودًا وهبوطًا. وتعد نظرية روبرت جبلن أحد أبرز الإسهامات النظرية في هذا الإطار. طبقًا لتلك النظرية، تندلع الحروب الكبرى عندما تأتي قوة عظمى غير راضية وتقترب من تحقيق التكافؤ مع القوة المهيمنة في النظام الدولي، وتنشئ الدولة المنتصرة نظامًا دوليًا جديدًا، يحظى بالاستقرار بقدر ما تستطيع الدولة المنتصرة تحقيق نصر حاسم على المهيمن المتراجع وتوفير السلع العامة في النظام الدولي الجديد (Gilpin, 1988). وتأتي في ذات الإطار نظريتا جورج مودلسكي وإيمانويل والرشتاين واللتان تتناولان

صعود وتراجع القوة القائدة أو المهيمنة في النظام العالمي، والذي يعتمد بشكل رئيس على التفوق في مجالات القوة الاقتصادية (Modelski, 1987). وتستفيد العديد من الكتابات الأكاديمية من هذا الطرح الواقعي، وتتنبأ بحرب محتملة بين الولايات المتحدة والصين في إطار ما يعرف بـ (فخ ثوسيديدس) والذي طرحه البعض ليشير إلى أن احتمالات الحرب تكون شبه مؤكدة عندما تنافس قوة صاعدة في النظام الدولي القوة القائدة في هذا النظام (Allison, 2015). وقد واجهت تلك النظريات انتقادات تتعلق بتركيزها على بعض عناصر القوة وإغفالها أخرى، ومن ثم عدم دقة التعميمات حول العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية وبين اندلاع الحروب الشاملة (مصطفى، 2015).

في المقابل، ينطلق **المنظور الليبرالي** من فكرة أن القوى الصاعدة، بما في ذلك الصين، تجد حوافز وفرصًا للانخراط والاندماج في النظام العالمي لتعزيز مصالحها الخاصة، حيث تستفيد من الهياكل الدولية القائمة المبنية على القواعد. ويرى جون أيكنبري، أن ارتباط الصين بالاقتصاد الدولي بشكل قوي، وانخراطها في الترتيبات المؤسسية الدولية، سوف يمنعها من اتخاذ الإجراءات السياسية التي يمكن أن تعطل وصولها الحيوي إلى الأسواق الخارجية ورأس المال وإلى واردات التكنولوجيا المتطورة من الغرب وحلفائه (Ikenberry, 2008). ويرى ناي أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة شهدت تراجعًا مطلقًا ونسبيًّا في القوة مقارنة بالدول الأخرى، فإن القوة العسكرية والاقتصادية والقوة "الناعمة الأمريكية سوف تبقي الولايات المتحدة في موقع الريادة في النظام العالمي حتى بعد تراجعها، وهو ما سيحول دون تشكيل الصين لتهديد أو قدرة على منافسة التفوق الأمريكي في القوة (Nye, 2015). وقد تعرض هذا الطرح للعديد من الانتقادات باعتبار أن تاريخ السياسة الخارجية الصينية يشكك في منطق السلام المبني على الاعتماد الاقتصادي والتجاري المتبادل. كما أن هذا الطرح الليبرالي والاتجاه الذي يعبر عنه في الإدارة الأمريكية قد تراجع مؤخرًا على خلفية تنامي وتزايد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين (Winkler, 2023).

أما في إطار **الاقترابات النقدية**، تتعدد الاقترابات التي تتناول العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تتناول بعض الدراسات تلك العلاقة من منظور تفاعلات الهيمنة ومقاومة الهيمنة، وذلك عبر استخلاص مؤشرات محددة من السلوك الصيني والتي تدل على مقاومة الصين لهيمنة الولايات المتحدة (أشرف، 2020). إلا أن الدراسة تعتمد على اقتراب نقدي مختلف في إطار **النظرية النقدية** والتي تفترض أن جذور التنافس بين الولايات المتحدة والصين تعود إلى عدم المساواة في بنية النظام الرأسمالي العالمي. حيث تهتم تلك النظرية بدراسة العوامل التاريخية والهيكلية التي شكلت العلاقة بين القوتين العظميين، وتفترض أن الهيمنة الغربية في النظام العالمي الرأسمالي تم الحفاظ عليها تاريخيًّا من خلال استغلال المجتمعات غير الغربية، وتهميش وإقصاء الدول التي تقوم بتحدي ومحاولة تغيير هياكل عدم المساواة والاستغلال العالميين مثل الصين، وهو ما أدى إلى التوترات والتنافسات. فالتنافس بين القوتين العظميين –وفقًا لهذا المنظور– يتجاوز فكرة الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية.

تتبنى الدراسة إطارًا نظريًّا يقوم على افتراض أن احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لا يمكن تكييفه باعتباره حربًا باردة جديدة كما تشير العديد من النظريات، وإنما هو نوع من المنافسة داخل نواة النظام الرأسمالي العالمي بين قوتين عظميين تتبنيان نوعين مختلفين من الرأسمالية. وتفترض أن صعود الصين وفق نموذج "رأسمالية الدولة" قد أثر بشكل سلبي في هيمنة الولايات المتحدة في النظام العالمي، وهو ما أدى إلى تصاعد التنافس بين القوتين العظميين (Diaz & Rotko, 2022). فعلى خلاف الرأسمالية الغربية، تتبنى الصين نموذجًا تنمويًّا تلعب فيه الدولة دورًا مركزيًّا في التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي، مع السماح بإصلاحات موجهة نحو السوق. وهو ما يخالف النموذج الليبرالي الغربي للرأسمالية، الذي يركز على الحد الأدنى من التدخل الحكومي، والأسواق الحرة، وحقوق الأفراد. في الصين، تُستخدم قوة الدولة ليس فقط للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ولكن أيضًا لتوجيه الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى مثل التقدم التكنولوجي، وتطوير البنية التحتية، والسياسة الصناعية. ويُشار إلى هذا المزيج من التنمية المدفوعة بالدولة وآليات السوق بـ"رأسمالية الدولة". ويمثل هذا النموذج تحديًا للرأسمالية الليبرالية الغربية، خاصة مع زيادة تأثير الصين الاقتصادي والجيوسياسي، الذي يعمل خارج الإطار الذي وضعته المؤسسات الغربية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ففي حين تؤكد الولايات المتحدة وحلفاؤها أهمية الحكم الديمقراطي، والرأسمالية السوقية الحرة، وحقوق الإنسان، تروج الصين لمسار بديل للنمو من خلال السيطرة القوية على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، فإن صعود الصين يغير التوازن العالمي للقوى، مقدمًا بديلًا للنموذج الليبرالي الغربي يمكن أن يعيد تشكيل النظام الدولي بعد الحرب الباردة (Piketty, 2014).

من ثم، فبالرغم من عدم ظهور نظام اقتصادي عالمي منافس للرأسمالية، فقد ظهرت منافسة شرسة بين الأنواع المختلفة من الرأسمالية، وعلى رأسها الرأسمالية الليبرالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، و "رأسمالية الدولة" التي تعد الصين النموذج الأبرز لها (Milanovic, 2020). وعليه، تستفيد الدراسة من هذا الإطار النظري النقدي في محاولة تفسير وتحليل التنافس الأمريكي الصيني الحالي بالتركيز على منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال فهم الجذور الهيكلية لهذا التنافس، وتحليل كيف شكلت أزمات النظام الرأسمالي العالمي إطارًا لتنامي التنافس بين القوتين العظميين اللتين يتبنيان نوعين مختلفين من أنواع الرأسمالية. كما تسعى الدراسة لتفسير الآليات التنافسية بين الولايات المتحدة التي تحاول الحفاظ على هيمنتها من خلال استغلال القوى غير الغربية ومحاولات تهميش وإقصاء الدول التي تحاول تغيير هياكل عدم المساواة العالمية، وبين الصين التي تحاول فرض واقع دولي يعبر عن مكانتها وقوتها الحالية انطلاقًا من نقد النموذج الرأسمالي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة. وهو ما ستوضحه الدراسة في إطار تفسير التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا والذي تتجلى أهم مظاهره في الحرب التكنولوجية بين القوتين العظميين والتنافس على مناطق النفوذ والممرات الحيوية الاستراتيجية وكيف انعكس هذا التنافس على تعميق الهوة بين الدول الكبرى والصغرى وإعادة إنتاج الهيمنة في المنطقة.

تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة. يتناول القسم الأول تنامي التنافس الأمريكي الصيني في إطار عدم المساواة الهيكلية في بنيته والتي أفرزت عدة أزمات، وسعي الصين لتكريس تلك الأزمات. بينما يستعرض القسم الثاني تجليات وآليات التنافس بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب شرق آسيا وآثارها في إعادة إنتاج هياكل عدم المساواة بين الدول الكبرى والصغرى.

الجذور الهيكلية للتنافس الأمريكي الصيني

انطلاقًا من الإطار النظري للدراسة والذي يهتم بتسكين التنافس بين القوى العظمى في إطار تطور وتحول النظام العالمي والبحث في الجذور الهيكلية لهذا التنافس، تتناول الدراسة في هذا الجزء تأثير عدم المساواة والتفاوتات الهيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي في الصعود الصيني داخل إطار هذا النظام وفق نموذج رأسمالية غير ليبرالية، للدرجة التي أدت لاحتدام التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد هيمنتها في النظام الرأسمالي المعاصر الذي يعاني من عدة أزمات هيكلية سعت الصين لتكريسها. ومن ثم، تناقش الدراسة أن هذا التنافس يقع داخل إطار النظام الرأسمالي بين نوعين مختلفين من الرأسمالية، ولا يعبر عن تنافس بين النموذج الرأسمالي ونموذج بديل، وهو ما يدحض سيناريو الحرب الباردة.

تنامي التنافس بين الرأسمالية الليبرالية الغربية ورأسمالية الدولة الصينية

تهتم الاقترابات النقدية بتحليل علاقات القوة وقضايا الاستغلال والهيمنة وعدم المساواة في بنية النظام العالمي. ومن ثم، تربط التنافس بين الولايات المتحدة والصين بهيكل النظام الرأسمالي العالمي الذي أسسته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة، وتفترض أن الصين استفادت من التفاوتات الهيكلية وعدم المساواة الكامنة في بنية النظام الرأسمالي العالمي لتعزيز مكانتها العالمية، من خلال ابتكار نموذج اقتصادي جديد يجمع بين الرأسمالية المدعومة من الدولة، والتفاعل مع النظام العالمي، وهو ما مكنها من تحدي الولايات المتحدة وإعادة تشكيل قواعد النظام العالمي بما يخدم مصالحها.

فقد اتسم النظام الرأسمالي العالمي –الذي هيمنت عليه القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية– بهيكل غير متكافئ، تتركز فيه الثروات والموارد في دول المركز بينما تعاني دول الأطراف من التبعية الاقتصادية. وقد استغلت الولايات المتحدة هذا النظام لتوسيع نطاق مصالحها الاقتصادية من خلال استغلال الفوارق بين الاقتصاديات المركزية والطرفية (Korzeniewicz, 2020). وهو ما حدث في حالة الصين، التي استغلت الولايات المتحدة النظام الرأسمالي لإبقائها في وضع التبعية من خلال الاعتماد على تصدير السلع الصينية منخفضة التكلفة إلى الأسواق الغربية، مما أتاح للولايات المتحدة تحقيق أرباح ضخمة من الفروق بين تكاليف الإنتاج في الصين والأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الشركات الأمريكية من الأيدي العاملة الصينية الرخيصة من خلال نقل الصناعات إلى الصين، مما أدى إلى تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

إلا أن هذا الاستغلال الذي ميز النظام الرأسمالي العالمي لم يكن دائمًا في صالح الولايات المتحدة فقط، فقد استفادت الصين من الاستثمارات الغربية وعملت على تطوير بنيتها التحتية وقدرتها الإنتاجية على نطاق واسع. كما استغلت الصين نظام التجارة العالمية، من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 2001 وغيرها من الإجراءات، لزيادة حصتها في الأسواق العالمية. ومع مرور الوقت، تحول دور الصين من مجرد مصنع لمنتجات منخفضة التكلفة إلى منافس عالمي للولايات المتحدة (Naughton, 2007).

من ثم، فإن صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية لم يكن حدثًا منفصلًا عن هيكل النظام الرأسمالي العالمي، بل كان نتيجة مباشرة للتفاعل مع هذا النظام الذي اتسمت بنيته بالتفاوتات الهيكلية والاقتصادية والتي تم استغلالها من قبل الصين، التي تحولت لتصبح، مع مرور الوقت، قوة اقتصادية كبرى قادرة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي وتغيير قواعده وفقًا لمصالحها، متحدية هيمنة الولايات المتحدة.

من ثم، لم تحاول الصين الخروج من النظام الرأسمالي العالمي ولكنها تحدت القوة المهيمنة فيه من خلال إعادة تشكيل هذا النظام –الذي يتسم هيكله بعدم المساواة ويعيد إنتاجها بشكل مستمر– بطريقة مكنتها من زيادة قوتها. مكن نموذج رأسمالية الدولة الصين كذلك من استخدام القوة الاقتصادية لتعزيز قدرتها على التفاوض داخل النظام الرأسمالي، ومن ثم، استغلال التفاوتات الهيكلية لتحقيق مصالحها. حيث استفادت الصين من هذا النظام الاستغلالي واستغلت تراجع هيمنة القوى الغربية على الاقتصاد العالمي لتعظيم قوتها الاقتصادية عبر وسائل مثل التوجهات الاقتصادية الحمائية، والاستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل مبادرة الحزام والطريق، فقد مكنت تلك المبادرة وغيرها الصين من استغلال التفاوتات الهيكلية بين الشمال والجنوب في النظام العالمي لتصبح الصين فاعلًا جديدًا في الاستغلال الجغرافي الاقتصادي، حيث يعاد توجيه الاستثمارات والتجارة بين الدول النامية في شكل من أشكال الاستغلال الجنوبي (Southall, 2009).

ومن خلال الاستثمار في الدول النامية، تمكنت الصين من تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في مناطق كانت تعتبر تاريخيًا مجال نفوذ للولايات المتحدة. من ثم، تمثل الصين اليوم نموذجًا غير غربي للتنمية والاقتصاد يتحدى للنموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الليبرالية الاقتصادية والحرية السوقية. فالصين، من خلال استراتيجية التنمية المستدامة والقدرة على دمج الدور القيادي للدولة مع الأسواق العالمية، أصبحت تقدم بديلًا للنموذج الرأسمالي الغربي، مما جعلها تخرج من موقع التابع إلى موقع التحدي الجاد للولايات المتحدة (Diaz & Rotko, 2022).

تكريس الصين لأزمات النظام الرأسمالي الليبرالي العالمي

تناولت العديد من الدراسات الأزمات الهيكلية في النظام الرأسمالي العالمي وآثارها السلبية، والتي كانت في كثير من الأحيان نابعة من الأسس الذي بني عليها هذا النظام، إلا أن الصين –وخاصة بعد وصول الرئيس

الصيني جي شين بينج لسدة الحكم– قد ساهمت بشكل كبير في تكريس تلك الأزمات وإحداث مزيد من التآكل في بنية النظام الرأسمالي العالمي وذلك من خلال عدة آليات من أهمها: السعي لإنشاء نظام اقتصادي بديل، وكتابة القواعد العالمية الاقتصادية والتجارية وفق المصالح الصينية، والسعي لإنهاء هيمنة الدولار في المعاملات التجارية الدولية باعتبارها من أبرز دعائم النظام الرأسمالي الذي أسسته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة، وأخيرًا السعي لهدم شرعية النموذج الأمريكي ومنظومة قيمه التي تدعي العالمية.

فمن ناحية، تصدرت الصين مجموعة من القوى الصاعدة التي تضغط من أجل إبداء رأي أكبر في كيفية عمل المؤسسات الدولية التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي، ودعت لإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية مثل مجلس الأمن الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتصبح أكثر تعبيرًا عن التوزيع العالمي للقوة ومكانة الصين الجديدة فيه.

بالإضافة إلى ذلك، سعت الصين لتأسيس نظام مالي واقتصادي بديل عن نظام بريتون وودز الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الغربية، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الجديد للبريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي من وجهة نظر الصين. وهو ما ساعد الصين على الإسهام في كتابة قواعد التجارة في القرن الواحد والعشرين من خلال ضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية في آسيا، مثل الموانئ ومحطات الطاقة والطرق والسكك الحديدية. كما أنشأت الصين كيانات وتكتلات اقتصادية مثل تكتل البريكس وأطلقت عددًا من المبادرات المختلفة مثل مبادرة الحزام والطريق (أشرف، 2020). وتؤكد الصين أن توسعها الاقتصادي يراعي التعاون والعدالة وعدم الاستغلال، وعدم التدخل في شؤون الدول، وأن تمددها الاقتصادي يتم من خلال الدولة، وليس من خلال التأثير في بيئة السلطة الداخلية، في محاولة لإظهار الفرق بين نمط تمددها الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية الغربي (Wang Yi, 2024).

ومن ناحية ثانية، قادت الصين – بالإضافة لروسيا– محاولات لإسقاط دور الدولار كرائد في التجارة الدولية، للدرجة التي دفعت البعض للحديث عن نظام اقتصادي عالمي متعدد العملات. فبعد أن ارتبط النظام الاقتصادي العالمي بالدولار كعملة احتياط وأداة لتسوية المعاملات التجارية، بدأت تظهر إرهاصات لتحدي هيمنة الدولار وإنشاء نظام مالي دولي قائم على تعدد العملات ومن ثم، فك الارتباط بالدولار. وكانت أهم مظاهره التوسع في استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية الدولية (Council on Foreign Relations, 2023).

ساعدت مجموعة من العوامل الصين على ذلك، منها حرب روسيا وأوكرانيا والعقوبات الأمريكية والغربية عليها وتجميد احتياطاتها في البنوك الأمريكية وطردها من نظام التسويات المالية العابرة للحدود: سويفت. بالإضافة للحرب التجارية مع الصين والعقوبات عليها مما جعلها تتبنى العديد من الإجراءات لفك الارتباط بالدولار، وتقليل الاعتماد عليه من أجل حماية الصين نفسها من عقوبات غربية محتملة وضمان استقلالها. في

هذا الإطار، بدأت الصين في استخدام اليوان لتسوية التجارة مع الدول الأخرى، ووافقت روسيا على استخدام اليوان الصيني للتسويات التجارية، كما ظهرت تفاهمات صينية سعودية حول إمكانية استخدام اليوان في تجارة النفط والغاز بينهما، وتوصلت الصين وفرنسا لاتفاق لتجارة الغاز الطبيعي المسال وتمت التسوية باليوان، اتفاق تجارة بين الصين والبرازيل باستخدام عملتيهما. إلا أن أخطر تلك الإرهاصات كان إعلان البريكس عن مناقشة تبني عملة موحدة للتعامل فيما بينهما (Pistilli, 2024).

ومن ناحية ثالثة، ترفض الصين –بالإضافة إلى روسيا– فكرة عالمية القيم، ومحاولة الولايات المتحدة لنشر منظومة القيم الغربية بالقوة، وفرضها على العالم بغض النظر عن اختلاف السياقات الحضارية. فقد تناولت وثيقة الحزب الشيوعي رقم 9 عام 2013، نشر القيم العالمية باعتبارها من أبرز المخاطر الأيديولوجية التي تواجه الصين؛ حيث إن هذا سيؤدي إلى تقويض نظام الحكم والاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ويعطي الغرب الحق في تقييم مستوى امتثال الدول والمجتمعات للقيم والمعايير الديمقراطية والغربية على اعتبار أن هذه القيم هي قيم عالمية تصلح للتطبيق في أي مجتمع بغض النظر عن السياقات والأطر الثقافية والمجتمعية والتاريخية لهذا المجتمع (كمال، 2023). تجادل الصين بأن لديها حضارة مختلفة تنبثق عنها منظومة قيم تختلف في مضمونها وأولوياتها عن منظومة القيم الغربية، وأنها لا تسعى –على النقيض من الولايات المتحدة– لنشر منظومة قيمها بالقوة في العالم. تروج الصين لنفسها باعتبار أنها تقدم نموذج السلام التنموي والأمن المشترك والمصالح المتبادلة، ونموذج للوساطة النزيهة (Haghirian& Scita , 2023).

في هذا الإطار، شهدت السنوات الأخيرة حالة من احتدام التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي اتخذ صورة حرب تجارية وتكنولوجية، وتنافس على مناطق النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي، وسباق من أجل تغيير قواعد النظام العالمي من جانب الصين في مقابل السعي الحثيث للاحتفاظ بها من جانب الولايات المتحدة، يصاحبها حالة من الحرب الدعائية الشديدة وحشد للتحالفات والقدرات العسكرية على الجانبين. وبشكل خاص، مع تنامي العلاقات الصينية مع أعداء الولايات المتحدة، مما أدى لتعزيز مكانة الصين في الشرق الأوسط وإفريقيا ومناطق أخرى على خلفية محاولاتها حل الخلاف السعودي الإيراني، ومبادرتها لحل أزمة أوكرانيا، ومزاحمتها للنفوذ الأمريكي في إفريقيا، إلى جانب العلاقات الصينية مع روسيا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا.

اتجهت الولايات المتحدة لاحتواء الصين والتشدد تجاهها ومحاولة إعاقة تقدمها اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا (فرحات، 2023). وتصدرت وثائق الدفاع الوطني الأمريكي فكرة تحول الصين إلى منافس استراتيجي وإلى قوة مراجعة داخل النظام العالمي، تعتزم تغيير النظام الدولي وتمتلك القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك، ومن ثم اعتبارها مصدر تهديد رئيس للولايات والمصالح الأمريكية (The White House, 2022).

أدى تصعيد واحتدام التنافس بين القوتين العظميين بالبعض لتوقع سيناريو حرب باردة جديدة. بينما تشارك الدراسة العديد من الدراسات الأخرى الافتراض بأن هذا السيناريو بعيد عن التحقق لأكثر من سبب. فمن ناحية، وبالرغم من تعريف الصين لنفسها باعتبارها قوة اشتراكية، فإنها ما زالت تعمل وفق قواعد الرأسمالية الاقتصادية في النظام العالمي وفق نموذج مختلف من الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، وبالرغم من حشد الجانبين للتحالفات والقدرات العسكرية، فنحن لسنا بصدد الحديث عن أحلاف عسكرية متنافسة كما كان الحال في عهد الحرب الباردة. أخيرًا، فإنه ورغم الحرب التجارية والتكنولوجية، فإن الدولتين ما زالتا أكبر الشركاء التجاريين لبعضهما، وهو ما يختلف عن حالة الانفصال الاقتصادي الكامل إبان الحرب الباردة (Rotko & Díaz,2022). بالإضافة لذلك، لم يعد من الممكن تقسيم العالم لمعسكرين منفصلين على غرار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث إن العديد من الدول لديها روابط سياسية ودفاعية أمنية مع واشنطن، وفي نفس الوقت لديها روابط اقتصادية مع بكين (كمال، 2023).

تنتقل الدراسة لتحليل التنافس الأمريكي الصيني في جنوب شرق آسيا باعتباره أحد أهم الساحات التي تبرز فيها التفاوتات الهيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي، ومحاولة الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها فيه، في مقابل سعي الصين لتحدي هياكله لتعكس علاقات القوة الجديدة فيه. وتبرز في تلك المنطقة بوضوح تجليات التنافس بين نموذج الرأسمالية الليبرالية الغربية التي تعمل على استغلال القوى غير الغربية للحفاظ على مكانتها في النظام، ونموذج رأسمالية الدولة الصينية. كما تبرز في إطار تلك المنافسة الآثار السلبية لعدم المساواة الهيكلية في بنية هذا النظام الرأسمالي العالمي والتي تتضرر منها بشكل أساسي الدول الصغيرة والفئات الضعيفة والمهمشة التي لا تملك حرية الحركة ولا تحظى بفرص متكافئة للعب دور مؤثر في إطار تلك المنافسة.

التنافس الأمريكي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا

تتعدد مجالات ومناطق التنافس العالمي بين الولايات المتحدة والصين، فإلى جانب التنافس في إفريقيا والشرق الأوسط، تمتلك منطقة جنوب شرق آسيا أهمية خاصة. عبرت عن هذا الولايات المتحدة في استراتيجية الدفاع الوطني عام 2022 والتي تحدثت عن تحول الصين إلى منافس استراتيجي وقوة مراجعة داخل النظام العالمي تهدف للهيمنة على منطقة الإندو–باسيفيك، وهي المنطقة بين السواحل الغربية للهند إلى الشواطئ الغربية الأمريكية وفقًا للاستراتيجية الأمريكية، وإعادة تشكيلها وفق مصالحها وإبعاد الولايات المتحدة عن تلك المنطقة (The White House, 2022).

يعد التنافس على التفوق في المجال التكنولوجي، إلى جانب السيطرة على الممرات البحرية ومناطق النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي أبرز ملفات التنافس بين القوتين العظميين في تلك المنطقة خلال السنوات الأخيرة. وبينما تهتم العديد من الدراسات بهذا التنافس من منطلق تحليل توازنات القوى واستشراف مستقبل القوة المهيمنة في النظام العالمي، فإن الدراسة – انطلاقًا من منظورها النقدي– تهتم بمظاهر وآليات هذا التنافس في إطار

البحث عن علاقات القوة والهيمنة، واللامساواة الهيكلية، والآثار السلبية لهذا التنافس على دول صغيرة وفئات اجتماعية ضعيفة ومهمشة.

التنافس على الريادة في المجال التكنولوجي

مع تحول طبيعة القوة المؤثرة عالميًا، أصبح التنافس على الريادة في المجال التكنولوجي أحد أبرز مجالات التنافس بين القوى الكبرى. ففي بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "التكنولوجيا وتحولات السياسة الخارجية" في مايو 2024، أكد أنتوني بلينكن أن الاستراتيجية الأمريكية العالمية للفضاء السيبراني والتقنيات الرقمية تعتمد على مبدأ تحقيق التفوق العالمي في مجال التكنولوجيا (Blinken, 2024). وهو ما أكدته استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2022، التي ذكرت أن الولايات المتحدة لم تعد بإمكانها الاعتماد فقط على القوة التقليدية والردع النووي، ولكنها تحتاج بشكل رئيس لتحقيق التفوق التكنولوجي العالمي (The White House, 2022). في المقابل، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطاب له عام 2021 أن الابتكار التكنولوجي قد أصبح الساحة الرئيسة للتنافس العالمي، وأن المنافسة على الهيمنة التقنية سوف تتنامى بشكل غير مسبوق في السنوات القادمة"(Allisonm, 2021). وتحظى الدول العظمى –وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين– بنصيب الأسد في قيادة هذا التنافس التكنولوجي العالمي، أما الدول الصغرى وشعوبها، فناهيك عن عدم امتلاكهم للإرادة السياسية والقدرات التقنية التي تساعدهم على جني بعض ثمرات هذا السباق، فإنهم يعجزون حتى عن مقاومة التبعية والاستغلال الذي تمارسه القوى الكبرى عليهم في إطار تلك المنافسة.

فقد مثل التنافس حول التفوق التكنولوجي ساحة مهمة لاختبار طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة التي تحاول الحفاظ على هيمنتها عبر استغلالها للنظام الرأسمالي العالمي الذي أنشأته وفق النموذج الغربي، وبين الصين التي تحاول تحدي هياكل القوة العالمية والنظام الرأسمالي الذي صعدت من خلاله، ولكن وفق نموذج رأسمالية الدولة الصينية الذي يريد تحدي هياكل هذا النظام الرأسمالي من داخله ليعكس معادلات القوة الجديدة. تختبر الدراسة في هذا الجزء مظاهر وآليات التنافس التكنولوجي بين القوتين العظميين ثم تنتقل لتوضح كيف يعكس هذا التنافس هياكل عدم المساواة في النظام العالمي.

تعتبر الولايات المتحدة تحقيق الصين للتفوق التكنولوجي بمثابة التهديد الخطير للهيمنة الأمريكية والغربية في مجال التكنولوجيا الفائقة. في مقابل ذلك، تدعم الحكومة الصينية مجال التكنولوجيا بشكل كبير من أجل إعادة تشكيل النظام التكنولوجي والاقتصادي العالمي والمساهمة في وضع معايير التقنية الدولية. من ثم، تدخل كل من الولايات المتحدة والصين في سباقٍ لتحقيق الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل، تحاول فيه منع الصين من تحقيق الريادة في مجال التكنولوجيا، وترد الصين في المقابل بأنه لا يمكن إيقاف التقدم التكنولوجي الصيني(Atkinson, 2022).

تتنوع مجالات التنافس الأمريكي الصيني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن ناحية، يعتبر طريق الحرير الرقمي جزءًا من مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين في عام 2013، ويمر بالبلدان القريبة من الصين عبر تقنيات المعلومات والاتصالات، وهو ما يمنحها دورًا محوريًّا في التنمية التكنولوجية لدول منطقة جنوب شرق آسيا (عريبي، 2023)، كما أصبح تطوير تكنولوجيا الجيل السادس والهجمات السيبرانية من أهم ملفات المواجهة بين الولايات المتحدة والصين (United States Department of Justice, 2020).

إلا أن التنافس حول الرقائق الإلكترونية أو ما يعرف بحرب الرقائق الإلكترونية والتي بدأت عام 2018 كجزء من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يعتبر أبرز ساحات التنافس التكنولوجي الأمريكي الصيني في السنوات الأخيرة. حيث تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على ريادتها التكنولوجية، وتكافح الصين لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتكمن أهمية الرقائق الإلكترونية أو أشباه الموصلات في كونها تدخل في صناعة كل شيء تقريبًا، وتقف وراء كل منتج ذكي في العالم.

وتعتبر منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى وجه الخصوص تايوان، محورية في التنافس الصيني الأمريكي في مجال الرقائق الإلكترونية. حيث اكتسبت تايوان أهمية اقتصادية كبيرة بفضل تقدمها في إنتاج التكنولوجيا المتطورة. وتستأثر شركة ماكرونيكس في تايوان بربع إنتاج العالم من رقائق الذاكرة أو الذاكرة المتنقلة. وتعد شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة (TSMC) أكبر شركة في العالم في صنع أشباه الموصلات، حيث تُسهم بنحو 60% من الإنتاج العالمي، إلى جانب 90% من الرقائق المتقدمة على مستوى العالم (Statista, 2023). وبسبب التوتر المتصاعد بين الصين وتايوان من جهة والولايات المتحدة والصين من جهة أخرى، تريد الشركة توسيع وجودها؛ حتى يكون كيانها ممتدًا عبر القارات في حالة حدوث أية مشكلات في سلاسل الإمداد (Madhok, 2023) . وهو ما أعطى تايوان ميزة نسبية ودفعها، في إطار تخصيص كل من بكين وواشنطن عشرات المليارات من الدولارات لتعزيز صناعة الرقائق محليًّا، إلى انتهاج ما يعرف بدبلوماسية الرقائق الإلكترونية؛ حيث يمثل اعتماد الصين والولايات المتحدة والعديد من دول العالم على صناعة أشباه الموصلات التايوانية خط الدفاع الأول عن تايوان (Baldwin & Bradley, 2023).

في هذا السياق، اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الإجراءات لمنع الصين من التفوق في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية منها إدراجها للشركات العاملة في صناعة التكنولوجيا بالصين ضمن قائمة سوداء في 2020، وحظرت على الشركات الأمريكية وتلك التابعة لحلفائها التعامل معها. إلى جانب منع المواطنين الأمريكيين من دعم وتطوير إنتاج الرقائق في مصانع معينة في الصين، وقدمت 53 مليار دولار كمنح وإعانات للشركات المصنعة لأشباه الموصلات في الولايات المتحدة (Shiffman & Schneyer, 2023).

لم تكتفِ الولايات المتحدة بالإجراءات الوطنية أو الحرب التجارية مع الصين، بل مارست الضغوط على الدول الأخرى التي تستطيع إنتاج تكنولوجيا أو تصميمات الرقائق أو خطوط الإنتاج نفسها. فقد قامت بالضغط على هولندا واليابان اللتين تمتلكان تكنولوجيا إنتاج وتصميم الرقائق، وتايوان وكوريا الجنوبية اللتين تمتلكان

خطوط إنتاج الرقائق من أجل منع الصين من تحقيق التفوق في إنتاج تلك التكنولوجيا. وفي مارس عام 2022، اقترحت الولايات المتحدة تشكيل تحالف (Chip 4) الذي يشمل كلًا من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، التي تتفوق جميعها في قطاعات معينة من صناعة أشباه الموصلات، بهدف إعادة هيكلة سلسلة التوريد العالمية لأشباه الموصلات، لتصبح أقل اعتمادًا على الصين.

في المقابل، كرست الصين أفضل عقولها ومليارات الدولارات لتطوير تكنولوجيا أشباه الموصلات الخاصة بها، في محاولة لتحرير نفسها من قيود الرقائق الأمريكية. وقد حفَّزت الجهود الأمريكية لإعاقة تقدم الصين في تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية الرئيس شي جين بينج إلى السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، تحت ما أسماه، في مؤتمر الحزب الشيوعي الأخير أكتوبر 2022، بـ "النزعة القومية التكنولوجية في الصين"، حيث تتم تعبئة جميع الموارد الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا، من خلال تشجيع الشركات المملوكة للدولة ومعاهد البحوث والشركات الناشئة في القطاع الخاص على ابتكار تقنيات بديلة عن الأجنبية.

تتضمن خطط بكين ضخ استثمارات بنحو 143 مليار دولار في صناعة الرقائق المحلية، في خطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أشباه الموصلات، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية وحزم حوافز لمدة 5 سنوات، وإعانات وقروض لدعم أبحاث وإنتاج أشباه المواصلات (Bloomberg News, 2023). ومع إعلان شركة "هواوي تكنولوجيز" نجاحها باستبدال آلاف المكونات الإلكترونية الداخلة في تصنيع هواتفها ببدائل صينية، برز التساؤل حول ما إذا كانت الصين قد اقتربت خطوات من تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الرقائق الإلكترونية.

في مقابل هذا المشهد الذي تتنافس فيه القوتان العظميان لتحقيق الهيمنة التكنولوجية، تلعب علاقات القوة وعدم المساواة في بنية النظام العالمي دورًا رئيسًا في تلك المنافسة التكنولوجية في جنوب شرق آسيا، فالدول العظمى والصغرى ليست سواء في جني ثمرات هذا السباق التكنولوجي. ففي الوقت الذي تتنافس فيه كل من الولايات المتحدة والصين لإحراز التفوق التكنولوجي، فإنهما يفرضان نماذج الحوكمة والأمن والتنمية الخاصة بهما على دول المنطقة. على سبيل المثال، تساعد مبادرة الصين لتحقيق الهيمنة التكنولوجية من خلال استراتيجيات مثل "صنع في الصين 2025" ومبادرة الحزام والطريق (BRI) على توسيع وجودها الاقتصادي والتكنولوجي في جنوب شرق آسيا (Chellaney, 2018). كما تستجيب الولايات المتحدة لنشر الصين للتكنولوجيا مثل شبكات الجيل الخامس G5، بقيادة شركات مثل هواوي، من خلال اتخاذ تدابير مضادة مثل حظر التجارة والضغط الدبلوماسي على دول جنوب شرق آسيا، مصورة التنافس بينهما بوصفه صراعًا بين النموذج الديمقراطي والاستبدادي (Kroenig, 2020) .

من ثم، يبرز التفاوت الهيكلي كإحدى أهم سمات النظام الرأسمالي العالمي في هذا الصراع التكنولوجي، حيث يتم تشكيل المشهد التكنولوجي من خلال علاقات القوة بين الولايات المتحدة والصين ودول جنوب شرق آسيا التي غالبًا ما تكون عالقة في موقف يتطلب منها اختيار جانب من الجانبين. فالدول الصغيرة في جنوب شرق آسيا، مثل كمبوديا ولاوس، هي بطبيعة الحال أكثر عرضة للضغوط الخارجية من كلتا القوتين العظميين. وتفتقر

تلك البلدان إلى القدرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يمكن لها أن تكفل لهما حرية الاختيار في هذه المنافسة، مما يجعلها تعتمد على إحدى القوى الكبرى للحصول على البنية التحتية التكنولوجية والاستثمار. وتخلق تلك التبعية حالة من الإمبريالية التكنولوجية، حيث تضطر دول جنوب شرق آسيا إلى التكيف مع الأولويات التكنولوجية والأمنية إما للولايات المتحدة أو الصين، وهو ما يتم –غالبًا– على حساب سيادتها وتنميتها الاقتصادية (Hung, 2023).

لا تقتصر حالة التبعية –التي تتعرض لها دول المنطقة في إطار هذا التنافس– على الاعتماد على إحدى الدولتين لتوفير البنية التحتية التكنولوجية، بل تمتد لتشمل حرية المعلومات واختراق الخصوصية. فبينما يوفر وجود هواوي في جنوب شرق آسيا تكنولوجيا متطورة بأسعار مقبولة، فإنه يثير أيضًا مخاوف تتعلق بالمراقبة وخصوصية البيانات، خاصة عندما يكون لدى الحكومات مثل الصين القدرة على استغلال الأنظمة التكنولوجية لتحقيق مكاسب جيوسياسية. من ناحية أخرى، يفرض نموذج الولايات المتحدة التكنولوجي، رغم ادعاءاته بتعزيز الإنترنت الحر والمفتوح، على البلدان أن تتماشى مع استراتيجياتها الأمنية والجيوسياسية. تستمر هذه المنافسة التكنولوجية في تعزيز هياكل القوة وعدم المساواة؛ حيث يتم ترك الدول الصغيرة في حالة من التبعية والضعف، والكفاح لحماية استقلالها بينما تتوازن بين مصالح القوى العظمى المتنافسة.

السيطرة على الممرات الحيوية ومناطق النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي

تلعب علاقات القوة دورًا محوريًّا في تشكيل السياسات العالمية، يتجلى هذا بوضوح في حالة التنافس على مناطق النفوذ الاستراتيجي مثل منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي. فالولايات المتحدة، بقوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة، والصين، التي تتمتع بنفوذ اقتصادي متزايد وتوسع عسكري، هما الفاعلان الرئيسان اللذان يشكلان مستقبل المنطقة. أما الدول الصغيرة، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا، فبالرغم من تأثر مصالحها بحكم وقوعها جغرافيًّا في وسط هذا التنافس، فإنها تفتقر إلى الموارد والسلطة السياسية والقدرات العسكرية اللازمة لمقاومة الضغوط المفروضة من قبل هاتين القوتين العظميين.

في هذا الإطار، يعتبر بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان من أكثر الممرات المائية إثارة للنزاعات والتنافس بين القوتين العظميين، حيث تسعى الصين لبسط سيطرتها على البحر لما يحتويه من مقدرات وباعتباره نقطة مهمة في طريق الملاحة العالمية وهو ما يضمن ويحافظ لها على تنميتها الاقتصادية، ويعظم من فرص تناميها العسكري، ويعزز هيمنتها على الإقليم، ويؤدي بالتبعية إلى توتر علاقاتها مع عدد من الدول الصغيرة المشاطئة للبحر مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي. وتستغل الصين بعض السرديات التاريخية لفرض سيطرتها على مناطق واسعة في بحر الصين الجنوبي، وتتناقض مطالب الصين التاريخية—التي تستند إلى خرائط من سلالة تشينغ—مع مطالب الدول الصغرى الأخرى المشاطئة للبحر. تعزز هيمنة الصين على الإقليم من مطالبها

وتسمح لها ببسط سيطرتها ونفوذها على البحر. بينما يتم تهميش مصالح الدول الصغيرة التي تفتقر إلى القدرة على إعادة كتابة سردياتها التاريخية أو تحدي علاقات القوة السائدة (Hung, 2023).

في المقابل، تهتم الولايات المتحدة بالحفاظ على نفوذها في إقليم جنوب شرقي آسيا، مما يدفعها نحو تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الإقليم التي تواجه تحدي الهيمنة الصينية والتخوف من تهديدات بسط النفوذ الصيني على مقدرات البحر. من ثم، يحتل الصراع على النفوذ في بحر جنوب الصين أهمية متزايدة، ولا يقتصر هذا الصراع على تعارض مصالح الدول المشتركة فيه فحسب، وإنما يمتد لتنافس دولي متنامٍ عززه صعود الصين بصفتها قوة اقتصادية قادرة على منافسة الولايات المتحدة وأوروبا.

تتمثل أهمية بحر الصين الجنوبي في كونه معبرًا لنحو ثلث الشحن البحري في العالم الذي يتم نقله لتُنقل من جنوب الصين وجنوب شرق آسيا إلى غرب آسيا وإفريقيا وأوروبا، عبر كلٍ من مضيق تايوان ومالاكا، بقيمة تبلغ نحو خمسة تريليونات دولار أمريكي سنويًّا، إلى جانب احتوائه على 10% من مصايد الأسماك في العالم. كما يحتوي البحر على نحو 11 مليار برميل من النفط، و190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي غير المستخرج والذي تحتاج إليه دول المنطقة لتنمية اقتصاداتها (Hani, 2024).

يزداد نفوذ الصين في البحر من خلال بنائها لقواعد عسكرية على جزر كانت مغمورة بالماء فيما يُعرف بالجزر الصناعية. في المقابل، تحرص الولايات المتحدة على بقاء بحر الصين مياهًا دولية، مما يسمح بحرية حركة الملاحة، والتي تمر وفقها المدمرات الأمريكية في بحر الصين قريبًا من الجزر الصناعية التي أنشأت الصين عليها قواعدها.

من ناحيةٍ أخرى، تعتبر تايوان رقمًا صعبًا في موازين القوى الدولية، ليس فقط بالنظر لمحورية دورها في معادلة السباق التكنولوجي العالمي، ولكن لكونها تتمتع بأهمية استراتيجية وجيوسياسية جعلتها ساحة مهمة للتنافس بين القوتين العظميين. فبالرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الصين الواحدة، فإنها تُعلن بشكلٍ مستمر دفاعها عن تايوان في حال تعرضت لأي هجوم، وهو ما تعتبره الصين تدخلًا في شؤونها الداخلية.

احتلت تايوان أهمية متزايدة في التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي مع تحول مضيق تايوان –الذي يُعتبر جزءًا من بحر الصين الجنوبي– مؤخرًا إلى ساحة مهمة لهذا التنافس. حيث يعد المضيق أحد أهم الممرات الملاحية في العالم وقنوات الشحن الدولية الرئيسة، وطريقًا رئيسًا للسفن المحملة بالبضائع من أكبر دول التصنيع الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية إلى الأسواق الغربية، حيث مرت منه نحو 88٪ من سفن الحاويات في العالم خلال عام 2022. تعتبر الولايات المتحدة وحلفاؤها غالبية مساحة المضيق مياهًا دولية، ومن ثم تقوم العديد من الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق فوقه، بينما تعتبره الصين من مناطق نفوذها الاقتصادي وتسعى لوضع حدود لنشاط السفن العسكرية الأجنبية فيه.

تنخرط القوتان العظميان في تنافس محموم حول المنطقة من خلال آليات عديدة لتحقيق مجموعة من الأهداف. تهدف الولايات المتحدة من ناحية، إلى الحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة في مواجهة تنامي النفوذ والتحديث العسكري الصيني، حيث تخشى الولايات المتحدة من هيمنة الصين على المنطقة والتحرك وفق قرارات أحادية الجانب لحسم النزاعات في المنطقة أو التحكم في حرية الملاحة. في هذا الإطار، سعت الولايات المتحدة لتعزيز القدرات العسكرية لحلفائها في المنطقة من خلال تحالفات عسكرية مثل الحوار الأمني الرباعي(كواد) أو تحالف (أوكوس)، والذي يشمل الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة. من ناحية ثانية، حاولت الولايات المتحدة احتواء النفوذ المتنامي للصين والذي تمنحها إياه مبادرة الحزام والطريق، والتي منحت الصين فرصة لمد نفوذها في مناطق النفوذ الأمريكي التقليدي، ومكنتها من صياغة القواعد المنظمة للعديد من المجالات الدولية مثل الملاحة البحرية والتمويل الدولي (فرحات، 2023). في المقابل، تسعى الصين لإحكام سيادتها وسيطرتها على بحر الصين الجنوبي وجزره، خاصة جزر باراسيل وسبراتلي، من خلال عدة استراتيجيات مثل الوجود العسكري المباشر في المنطقة، ورفض تدويل النزاع على البحر من خلال الخضوع للقانون الدولي للبحار، والاقتصار على التفاوض الثنائي وليس متعدد الأطراف لحل النزاع، واستمرار تأكيد عدم معارضتها لحرية الملاحة في البحر. كما تهدف الصين –في إطار إعادة تعريفها لوضعها في النظام العالمي والمطالبة بإحداث تغييرات تعكس هذا الوضع الجديد– إلى بناء هيمنة بحرية إقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا بل والتحول إلى قوة بحرية عالمية (Sacks, 2022).

في قلب هذا التنافس المحموم بين القوتين العظميين، تتسع الهوة بين مكتسبات القوى الكبرى ومصالح الدول الصغرى في المنطقة التي تنسحق تحت وطأة هذا التنافس. تلعب الهياكل الاقتصادية التي تدعم النظام الرأسمالي العالمي دورًا حاسمًا في تعزيز هذه الحالة من عدم المساواة. فالدول الصغيرة في بحر الصين الجنوبي تعتمد بشكل كبير على طرق التجارة التي تمر عبر هذه المياه المتنازع عليها. كما تعتمد هذه الدول على الاستثمارات الأجنبية، والتكنولوجيا، والتجارة مع كل من الصين والولايات المتحدة من أجل نموها الاقتصادي. من ثم، تزيد هذه الاعتمادية من ضعفها داخل التنافس، حيث يتعين عليها المراوحة بين الاستجابة للمطالب المتنافسة للقوتين دون القدرة على تأمين وحماية مصالحها الخاصة.

يمكن توصيف العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة والدول الصغيرة في جنوب شرق آسيا على أنها شكل من أشكال الاستعمار الجديد. فالدول الصغيرة مرتبطة اقتصاديًّا بالقوى الكبرى، التي تؤثر سياساتها بشكل مباشر في تطورها الاقتصادي. فدول مثل فيتنام أو ماليزيا تقع بين مطرقة التوافق مع الصين اقتصاديًّا بينما تقاوم الوجود العسكري الصيني في مياهها، وسندان الاحتياج للولايات المتحدة للحصول على ضمانات أمنية، مما يفرز في النهاية حالة يتم فيها تقويض سيادة تلك الدول بحكم الاعتمادية الاقتصادية والأمنية على القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة (Parameswaran, 2023).

الخاتمة

إن التنافس الراهن بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما في مجالي التنافس التكنولوجي والنزاع على السيادة في بحر الصين الجنوبي، يعكس بوضوح الجذور العميقة لعدم المساواة الهيكلية في النظام الدولي المعاصر. وتُظهر آليات هذا التنافس كيف تستمر القوى العظمى في تعزيز هيمنتها على النظام العالمي، مما يساهم في توسيع الفجوات الاقتصادية والسياسية بين الدول الكبرى والصغرى. في ظل هذه المنافسة، تصبح الدول الصغيرة في منطقة جنوب شرق آسيا، مجبرة على اتخاذ مواقف تتماشى مع المصالح الاستراتيجية والتكنولوجية للقوى العظمى، مما يحد من قدرتها على ممارسة سيادتها وحماية مصالحها وتنمية قدراتها الذاتية.

على صعيد التنافس التكنولوجي، تسعى الولايات المتحدة والصين إلى الهيمنة على المستقبل الرقمي والابتكار التقني، مما يترك الدول الصغرى في وضعية تابعة، حيث تفتقر إلى الإمكانات التكنولوجية والاقتصادية التي تمكنها من فرض استقلالها في هذا المجال. بينما يعكس النزاع في بحر الصين الجنوبي استمرارية آثار الحقبة الاستعمارية في إعادة تشكيل التفاعلات الجيوسياسية الحديثة، حيث يتم تحديد مصير هذه الدول وفقًا لمطالبات القوى العظمى، مع تقليص قدرتها على الدفاع عن مصالحها الوطنية.

أوضحت الدراسة كيف يعيد النظام الرأسمالي العالمي إنتاج هياكل عدم المساواة لخدمة مصالح بعض القوى الكبرى فيه، مما يعزز التبعية الهيكلية للدول الصغيرة ويقلص فرصها في تحقيق تنمية مستقلة. وفي هذا الإطار، يتعين على الدول العربية –التي تقع ضمن الدول الصغيرة والمتوسطة– الاستفادة من خلاصة تجربة الدول الصغرى في جنوب شرق آسيا في إطار هذا التنافس. فينبغي أولًا، أن تستثمر بشكل أكبر في البحث والتطوير المحلي، بما في ذلك تشجيع الابتكار في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ومن خلال تعزيز قدرة دولنا على تطوير تقنيات محلية، يمكنها تقليل اعتمادها على الخارج وبالتالي تعزيز سيادتها التكنولوجية والاقتصادية. كما يتعين ثانيًا، على دول المنطقة العمل على تنويع شراكاتها الدولية بما يتجاوز الاعتماد التقليدي على القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين. فمن خلال تنمية علاقاتها مع قوى أخرى، تستطيع الدول العربية تجنب التبعية السياسية والاقتصادية المفرطة وتوفير مساحة أكبر للسيادة الوطنية.

المراجع

المراجع العربية

أشرف، نسيبة. (2020) *مقاومة الهيمنة في النظام العالمي: دراسة في أنماط ونماذج مقارنة منذ نهاية الحرب الباردة* [رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة]. جامعة القاهرة.

Ashraf, Nasiba. (2020) *Mukaawamat al-haymana fi al-nizam al-'alami: Dirasah fi anmat wa namadhij muqaranah mundhu nihayat al-harb al-barda* [Risalat Dukturah, Kulliyat al-Iqtisad wa al-'Uloom al-Siyasiyah, Jami'at al-Qahira]. Jami'at al-Qahira.

عريبي، زينة. (2023). أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي. *مركز البيان للدراسات والتخطيط*. https://www.bayancenter.org/2023/05/9670/

Aribi, Zina. (2023). Athar al-tanafus al-tiknologi ma bayn al-Sheen wa Amrika 'ala Mustaqbal al-nizam al-duwali. *Markaz al-Bayan li al-Dirasat wa al-Takhtit*. https://www.bayancenter.org/2023/05/9670/

فرحات، محمد فايز . (2023). الصراع في الإندوباسيفيك: تباين الأهداف الأمريكية– الصينية. *السياسة الدولية 58*(233)، 104–109.

Farhat, Muhammad Fayez. (2023). Al-Sira' fi al-Indu-Pasifik: Tabayin al-Ahdaf al-Amrikiyah- al-Sheeniyah. *Al-Siyasah al-Duwaliyah 58*(233), 104-109.

كمال، محمد. (يوليو) الصين ومآلات النظام الدولي. *السياسة الدولية، 58*(233)، 142–146.

Kamal, Muhammad. (Yuliu 2023) Al-Sheen wa Ma'alat al-Nizam al-Duwali. *Al-Siyasah al-Duwaliyah 58*(233), 142-146.

مصطفى، نادية. (2015). التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهجية مقارنة. مصطفى، نادية (محرر). *العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي من منظور حضاري*. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 62–65.

Mustafa, Nadia. (2015). Al-Tarikh wa Dirasat al-Nizam al-Duwali: Ru'aa Nazariyah wa Manhajiyah Muqaranah. Fi Mustafa, Nadia (Muharrir). *Al-'Alaqat al-Duwaliyah fi al-Tarikh al-Islami min Munsar Hafari*. Al-Qahira: Dar al-Bashir li al-Thaqafah wa al-'Uloom, 62-65.

English References

Allison, G. (2015). The Thucydides trap: are the US and China headed for war?. *The Atlantic*, *24*(9). http://www.tinyurl.com/2d4etrdg

Allison, G. T. (2017). *Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt.

Allison, G., Klyman, K., Barbesino, K., & Yen, H. (2021). *The great tech rivalry: China vs. the U.S.* Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School. https://www.belfercenter.org/publication/great-tech-rivalry-china-vs-us

Atkinson, R. D. (2022, November 8). How to win the U.S.-China economic war: The first step is calling it what it is. *Foreign Policy*. Retrieved July 9, 2024, from https://foreignpolicy.com/2022/11/08/us-china-economic-war-trade-industry-innovation-production-competition-biden/

Birley, L. M. (2023). Cycles and transformation: China's state-capitalism as adaptive strategy in the arc of capitalist governance. *Journal of World-Systems Research*, 29(2), Article 1172. https://jwsr.pitt.edu/ojs/jwsr/article/view/1172

Blinken, A. J. (2024, May 6). *Technology and the transformation of U.S. foreign policy*. Speech presented at the Moscone Center, San Francisco, CA. Retrieved July 9, 2024, from https://www.state.gov/technology-and-the-transformation-of-u-s-foreign-policy/

Bloomberg News. (2023, December 1). Huawei into most powerful chip war weapon: The government is increasingly relying on Huawei — the company Washington tried to destroy — to lead the country's efforts to build an independent semiconductor ecosystem. *Bloomberg*. https://www.bloomberg.com/technology/huawei-chip-war-weapon

Breuer, A., & Johnston, A. I. (2019). Memes, narratives and the emergent US–China security dilemma. *Cambridge Review of International Affairs*, *32*(4), 429-455.

Chellaney, B. (2018, October 4). *China's imperial project runs into resistance*. Washington Times. https://www.washingtontimes.com/news/2018/oct/4/chinas-imperial-project-runs-into-resistance/

Council on Foreign Relations. (2023). *The future of dollar hegemony*. Retrieved from. https://www.cfr.org/blog/future-dollar-hegemony

Diaz, S., & Diaz, C. S. (2022). *Saenz Rotko, JM (Saenz Rotko, Jose Manuel) A Second Cold War? An Analysis from Historiography and International Relations*.

Gilpin, R. (1988). The theory of hegemonic war. *The Journal of Interdisciplinary History, 18*(4), 599.

Haghirian, M., & Scita, J. (March 14, 2023). The broader context behind China's mediation between Iran and Saudi Arabia. *The Diplomat*. Retrieved July 9, 2024, from https://thediplomat.com/2023/03/the-broader-context-behind-chinas-mediation-between-iran-and-saudi-arabia/

Hani, M. (2024). The impact of the South China Sea conflict on the political environment of the Asia-Pacific region. *Journal of Faculty of Politics and Economics, 22*, 247-248. https://jocu.journals.ekb.eg/article_349847_b7eec53cbd47722f2e5be14452c4f029.pdf

Hung, V. M., Nguyen, T. B., Hiep, T. X., & Thao, B. T. (2023). US-China rivalry in Southeast Asia region: a study on the South China Sea case. *Journal of Liberty and International Affairs*, 9(1), 336-351.

Ikenberry, G. J. (2008). The rise of China and the future of the West: Can the liberal system survive? *Foreign Affairs, 87*(1), 23-37.

Korzeniewicz, R. P. (2020, January). Rethinking core and periphery in historical capitalism: 'World-magnates' and the shifting epicenters of wealth accumulation. In E. Mielants & K. S. Bardos (Eds.), *Economic cycles and social movements: Past, present and future* (pp. 100-120). Routledge.

Kroenig, M. (2020). Notes. In *The return of great power rivalry: Democracy versus autocracy from the ancient world to the U.S. and China* (online ed.). Oxford Academic. https://doi.org/10.1093/oso/9780190080242.002.0008

Lake, D. A. (2018). Economic openness and great power competition: Lessons for China and the United States. *The Chinese Journal of International Politics, 11*(3), 237-270.

Lippert, B., & Perthes, V. (Eds.). (2020). *Strategic rivalry between United States and China: Causes, trajectories, and implications for Europe* (SWP Research Paper No. 4). Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs. https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2020RP04_China_USA.pdf

Lucenti, F. (2024). The 'China Threat': Stereotypical representations in the US competition with China. *International Politics*, 1-19.

Madhok, D. (2023, January 13). World's top chip maker mulls global expansion with plants in Europe, Japan. *CNN Business*. Retrieved July 9, 2024, from https://edition.cnn.com/2023/01/13/tech/tsmc-europe-japan-hnk-intl/index.html

Martin, B., Baldwin, L. H., DeLuca, P., Henriquez Sanchez, N., Hvizda, M., Smith, C. D., & Whitehead, N. P. (2023, March 3). Supply chain interdependence and geopolitical vulnerability: The case of Taiwan and high-end semiconductors, *Rand Research Reports*. Retrieved at August 207, 2024 https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA2354-1.html

Milanovic, B. (2020). The clash of capitalisms: The real fight for the global economy's future. Foreign Aff., 99, 10.

Modelski, G. (1987). *Long cycles in world politics*. Seattle: University of Washington Press. (pp. 244-252).

Naughton, B. (2007). *The Chinese economy: Transitions and growth*. MIT Press.

Nye, J. (2015). Is the American Century Over? *Political Science Quarterly, 130*(3).

O'Hanlon, M. E., Sisson, M. W., & Talmadge, C. (2022, September). Managing the risks of US-China war: Implementing a strategy of integrated deterrence. *Foreign Policy at Brookings*. https://online.ucpress.edu/currenthistory/article/120/827/207/118341/Party-State-Capitalism-in-China

Piketty.2014, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century*. Belknap Press of Harvard University Press.

Pistilli, M. (2024, March 9) How would a new BRICS currency affect the US dollar? *Investing News Network*. Retrieved July 9, 2024, from https://www.nasdaq.com/articles/how-would-a-new-brics-currency-affect-the-us-dollar-updated-2024

Parameswaran, Prashanth (2023, December 21) Southeast Asia and US-China competition: Contours, Realities, and Implications for the Indo-Pacific. *Wilson Institute.*

Sacks, B. J. (2022, October 19). *The political geography of the South China Sea disputes: A RAND research primer.* RAND Corporation. https://www.rand.org/blog/2022/10/the-political-geography-of-the-south-china-sea-disputes.html

Sáenz Rotko, J. M., & Sanz Díaz, C. (2022). Revisiting Cold War concepts and interpretations: The state of the art among the echoes of a new Cold War. *Varia Historia*, 38(78), 971–1004. https://www.redalyc.org/journal/3844/384473768012/384473768012.pdf

Schoen, D., & Kaylan, M. (2014). *The Russia-China Axis: The New Cold War and America's Crisis of Leadership*. New York: Encounter Books.

Shiffman, J., & Schneyer, J. (2023, December 30). U.S. wants to contain China's chip industry. This startup shows it won't be easy. *Reuters*. https://www.reuters.com/technology/us-wants-contain-chinas-chip-industry-this-startup-shows-it-wont-be-easy-2023-12-29/

Southall, R., & Melber, H. (2009). *A new scramble for Africa?: Imperialism, investment and development*. Zed Books.

Statista. (2023). Leading semiconductor foundries revenue share worldwide from 2019 to 2022, by quarter. *Statista*. Retrieved July 9, 2024, from https://www.statista.com/statistics/867223/worldwide-semiconductor-foundries-by-market-share/

Tench, O. (2023). Has the threat posed by China to international security been overstated? *Journal of Global Faultlines, 10*(2), 149-164.

The White House. (2022, October 12). National Security Strategy. Retrieved July 3, 2024, from https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

United States Department of Justice. (2020). *China's hacking of U.S. companies and government agencies.* https://www.justice.gov/opa/pr/chinese-hackers-charged-targeting-us-companies-and-government-agencies

Vo, H., Nguyen, B., Tran, H., & Bui, T. (2023). US-China rivalry in Southeast Asia region: A study on the South China Sea case. *Journal of Liberty and International Affairs, 9*(1), 336-351.

Wallerstein, I. (2004). *World-systems analysis: An introduction*. Duke University Press.

Wang, Y. (2024, March 7). *Yi envisions China's diplomacy in* 2024. Retrieved January 13 from, https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbzhd/202403/t20240308_11256413.html

Winkler, S. C. (2023). Strategic competition and US–China relations: A conceptual analysis. *The Chinese Journal of International Politics*, *16*(3), 333-356.

Zafar, A. (2023, April). The US-China rivalry in the Middle East: A critical analysis. *South African Journal of International Affairs, 44*(520), 86-93.